

أثر هيكلية الودائع المصرفية على الائتمان المصرفي في العراق

للمدة 2008-2012.

م.م. مها مزهر محسن*

المستخلص

تعد الودائع المصرفية من أبرز مصادر التمويل الخارجية للمصرف، وهي بشقيها الودائع المحلية والودائع الأجنبية تؤلف المصدر الرئيس لأموال المصرف التجاري. كما تعد الودائع المصرفية النقدية المورد الرئيس الذي يمكن المصارف التجارية من خلاله مباشرة منح الائتمان. كما تعد عمليات الائتمان ومنح القروض العمليات الأساسية التي تقوم بها المصارف لتحقيق الأرباح، ويترتب على هذا الائتمان من الناحية الاقتصادية حصول المشروعات المقرضة العاملة في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة على مبالغ نقدية سائلة أو ما يقوم مقامها مما يعمل على تيسير المبادلات. وتستمد المصارف التجارية أهميتها من الناحية الاقتصادية لكونها أجهزة قادرة على تجميع رؤوس الأموال الفائضة لدى المودعين، ثم دفع هذه الأموال المتجمعة لديها إلى مجالات الاستثمار المختلفة بشكل قروض للمنظمين ولمختلف المشاريع التي تحتاج إلى تمويل، حيث يطلق على هذه القروض مصطلح الائتمان التجاري والتسهيلات المصرفية. مع التأكيد على إن حجم الائتمان لا يعتمد على حجم الودائع المصرفية فقط، وإنما على هيكلية الودائع أيضاً.

abstract

Bank deposits are considered the main sources of funding for the bank, which are both the domestic deposits and foreign deposits, which constitute the main source of money for the commercial bank. The cash of bank deposits is also considered the main source that enables commercial banks to afford credit. Credit operations and granting loans are basic operations that banks do to get profit. This credit, in economic term, tends to borrowing projects operating in different sectors of economic activity to obtain money or like, that facilitates exchanges. Commercial banks take their importance, from economic view, for being devices capable of collecting the excess funds with the depositors, then these accumulated funds are paid to various areas of investment, like loans to the organizers and to various projects that need financing. These loans are called trade credit and banking facilities. With emphasis that the size of the credit does not only depend on the size of bank deposits, but also on the structure of deposits as well.

□ المقدمة

تؤدي المصارف دوراً حيوياً في الاقتصاد الوطني، يتمثل في تجميع المدخرات القومية وقبولها في صورة ودائع لآجال مختلفة وأوعية إدارية متنوعة، ومن ثم إعادة ضخها في جسم الاقتصاد الوطني عبر منح التسهيلات الائتمانية الهادفة لتمويل الاستثمارات أو منح القروض المختلفة لتمويل الكيانات الفاعلة في مختلف قطاعات الاقتصاد أو عبر الاستثمار

* عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد.

المباشر لهذه الاموال، بما يحقق لها الارباح. والمتتبع للآثار التي يفرزها منح الائتمان المصرفي على جميع قطاعات الاقتصاد، يجد أن هذه الآثار متشابكة ومتداخلة بدرجة بالغة التعقيد، ولها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد كالإدخار والاستثمار والعمالة والتضخم والصادرات والواردات.

وتعد وظيفة قبول الودائع واستثمارها من خلال عمليات التسليف والإقراض للآخرين من أهم الوظائف التي يقوم بها المصرف ، بل إن السمة الأساسية للمصرف التجاري هي قدرته على خلق الائتمان وإضافة نقود جديدة إلى النقد المتداول وهي النقود التي تعرف بالنقود الكتابية أو نقود الودائع. وفي الوقت الذي يتوقف فيه نجاح المصرف في إدارة أعماله والحفاظ على مستوى آمن من السيولة المتوقف على مدى فعالية إدارته للأصول والخصوم ، فإن السياسة الائتمانية التي تتبعها المصارف التجارية تتوقف إلى حد بعيد على هيكلية الودائع وحجمها وآجالها.

□ مشكلة البحث

رغم من الزيادة المستمرة لرؤوس أموال الجهاز المصرفي خلال الأعوام 2008-2012، إلا أن هيكلية الودائع المصرفية أستمزت لصالح الودائع قصيرة الأجل على حساب الودائع لأجل التي تعد المحرك الأساس لعملية الائتمان، مما كان له الأثر السلبي على عملية منح الائتمان.

فرضية البحث

تعكس هيكلية الودائع المصرفية وإتجاهات سياسة جذب الودائع في المصارف إلى حد ما، الإطار والإتجاه العام للسياسة الائتمانية.

□ هدف البحث

تتمحور أهداف البحث حول المحاور الآتية:

- 1- التعرف على ماهية الودائع المصرفية وأنواعها والأهمية النسبية لكل منها.
- 2- التعرف على مؤشرات سياسة جذب الودائع التي تنتهجها المصارف التجارية في العراق ومدى عكسها لإتجاهات وواقع سياستها الائتمانية.
- 3- معرفة التطورات في تركيبة وحجم وإتجاهات الودائع خلال المدة 2008-2012.

4- التعرف على هيكلية الودائع المصرفية وتوزيعها وإتجاهات تطورها.

□ هيكلية البحث.

ل للوصول إلى أهداف البحث، فقد تمت معالجة الموضوع من خلال مباحث أربعة، تعرضنا في المبحث الأول إلى تعريف الودائع المصرفية، وأنواعها. أما المبحث الثاني فقد تضمن التعرض إلى هيكلية الودائع في القطاع المصرفي العراقي وأهميتها النسبية، أما المبحث الرابع فقد تم فيه بيان آلية استخدام الودائع في القطاع المصرفي وعملية منح الائتمان، في حين جاء المبحث الرابع معبرا عن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها البحث والمقترحات التي تضمنها.

□ الاطار الزمني للبحث.

تم اختيار الفترة الزمنية الممتدة بين العام 2008 والعام 2012 لتحليل العلاقة بين هيكلية الودائع المصرفية والائتمان المصرفي، للسببين الآتيين:

- 1- الاستقرار النسبي للوضع الأمني والسياسي في تلك الفترة، مما يؤشر استقرار حالة النشاط الاقتصادي، وانعكاس ذلك كله على المتغيرات محور البحث.
- 2- البيانات المتوفرة عن متغيرات البحث كانت من أشد القيود على تحديد تلك الفترة، إذ لم تنتظم وتستقر البيانات التي تصدرها الجهات المختصة، ولاسيما البنك المركزي، إلا بعد العام 2007، كما إن النشرات السنوية التي يصدرها البنك المركزي توقفت بعد العام 2012.

□ المبحث الأول، الودائع المصرفية، تعريفها، أنواعها.

□ أولا، تعريف الوديعة المصرفية.

الوديعة لغة، هي ما يحفظه الانسان عند غيره، ويقال "أودعه مالا، أي دفعه إليه ليكون وديعة عنده، وأستودعه وديعة، أستحفظه أياها"⁽¹⁾. كما تعرف الوديعة بأنها "المال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض"⁽²⁾ أو هي "المال الذي يودع عند شخص لأجل الحفظ"⁽³⁾. كما يمكن أن تعرف بأنها: عقد يلتزم به شخص يتسلم شيئا من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء وعلى أن يردّه عينا"⁽⁴⁾.

ومن الناحية الاقتصادية فالإيداع يطلق على مظاهر وأشكال متعددة، بسبب الغموض الذي يحيط بالعديد من الجوانب المتعلقة بمفهوم الودائع في هذا الجانب، وينجم ذلك الغموض نتيجة للتصورات المتناقضة من جراء الاستخدام الشائع لكلمة ودیعة (Deposit) بمعنيين متضاربين بحيث تفهم تارة وكأنها موجودات (Assets) وتارة وكأنها مطلوبات (Liabilities). ومن الناحية المنطقية فإن كلمة ودیعة تستخدم للدلالة على موجودات مادية يقوم الزبون بتسليمها إلى المصرف⁽⁵⁾. فالودیعة في هذا الباب تعرف بأنها " هي الأموال التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد المصرف برد مساوٍ لها إليهم أو نفسها لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها "⁽⁶⁾، وعند ذلك يمكن تعريف الودیعة بأنها: عبارة عن نقود تودع من قبل الأشخاص والمؤسسات لدى المصارف التجارية بهدف الأمان وغالباً بهدف الحصول على الفوائد.⁽⁷⁾

وفي السياق ذاته فإن الودیعة بمختلف أشكالها تعبر عن "مبلغ من النقود يودع لدى البنوك بوسيلة من وسائل الإيداع فينشئ ودیعة تحت الطلب أو لأجل محدد اتفاقاً ويترتب عليه من ناحية البنك الالتزام بدفع مبلغ معين من وحدات النقد القانونية للمودع أو لأمره أو لدى الطلب أو بعد أجل"⁽⁸⁾ وفي ذلك يندرج مفهوم الودیعة تحت إطار " دفع صاحب المال ماله إلى الغير ليحفظه له، يقال أودعت فلانا مالا دفعته اليه ليكون عنده ودیعة"⁽⁹⁾. وبالتالي فإن الودیعة هي " توكيل رب المال غيره في حفظ ماله تبرعا من الحافظ"⁽¹⁰⁾ ومعنى التوكيل هنا ان يد الوديع تكون نائبة عن يد المالك في حفظ المال.

والأصل في الودیعة، ان لا يضمنها الوديع إذا هلكت عنده من غير تعد ولا تقصير في حفظها، سواء هلكت بسبب غالب كالحرّيق والغرق ام بسبب لا يغلب كشدّة الحر والبرد، حتى ولو شرط المودع عليه الضمان عند الهلاك فهو شرط باطل لأنه ينافي مقتضى العقد.⁽¹¹⁾ وعلة عدم الضمان، ان الوديع تبرع بالحفظ والمتبرع لا يضمن إلا بالتعدي، وان يد الوديع نائبة عن يد المالك، فكأنها هلكت في يده، والمال إذا هلك في يد صاحبه لا يضمن، ولان الناس محتاجون إلى الإيداع، فلو ضمنا الأمين لأمتنع الناس عن قبول الودائع فيخرجوا ارباب الأموال⁽¹²⁾.

أما الودیعة المصرفية فهي "العقد الذي يتم بين المصرف ومن يعهد إليه بالنقود أو غيرها"⁽¹³⁾. كما تم تعريفها بأنها " عقد يتم بمقتضاه تسليم شخص مبلغا من النقود إلى المصرف الذي يلتزم برده لدى الطلب أو وفقا للشروط المتفق عليها"⁽¹⁴⁾، وتتميز الودیعة

النقدية وفقا لهذا التعريف بخاصية جوهرية هي أن "البنك يكتب ملكية العقود المودعة، ويكون له الحق في التصرف فيها لحاجات نشاطه الخاص على أن يلتزم برد مبلغ مماثل إلى المودع"⁽¹⁵⁾، بينما تعرف الوديعة من جانب آخر بأنها عبارة عن " ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية، وان هذه الديون نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم او الديون في الوقت نفسه"⁽¹⁶⁾، علما ان الودائع لاتنشأ نتيجة لإيداع الأفراد أموالهم فقط، وإنما أيضا نتيجة لإقراض المصارف للأفراد. أما التعريف الموسع للوديعة، فهي " تلك المبالغ المصرح بها في أي عملة كانت والمودعة لدى المصرف والواجبة التأكيد عند الطلب، أو بعد إنذار أو في تاريخ استحقاق معين"⁽¹⁷⁾.

□ثانيا، أنواع الودائع المصرفية

تعتمد المصارف التجارية في القيام بإعمالها على ودائع الجمهور، إذ تشكل هذه الودائع أغلب مطلوباتها (مواردها المالية) حتى توصف احيانا بأنها تعمل بأموال الغير" وبأنها لاتعدو ان تكون بنوك للودائع. وتعد الودائع المصرفية بشكل عام من أبرز مصادر التمويل الخارجية للمصرف، وهي بشقيها الودائع المحلية والودائع الأجنبية تؤلف المصدر الرئيس لأموال المصرف التجاري. وتنقسم الودائع المصرفية إلى أنواع عدة، تبعا لمساهمتها في النشاط الاقتصادي للمصرف، وكما يأتي⁽¹⁸⁾:

- 1- الودائع المصرفية التي لا تساهم في النشاط الاستثماري، وتشمل الوديعة المستندية والوديعة المخصصة لغرض معين، ووديعة الخزائن.
 - 2- الودائع المصرفية التي تساهم في النشاط الاقتصادي للمصرف، وتشمل الودائع تحت الطلب، او ما يسمى بالودائع الجارية او الوديعة لأجل "الوديعة الاستثمارية"، والوديعة الادخارية " وشهادات الاستثمار.
- وهناك اسس أخرى لتصنيف الودائع يمكن بيانها كما يأتي⁽¹⁹⁾:

- 1- حسب الملكية، وهي الودائع الأهلية والودائع الحكومية والودائع المختلطة.
- 2- حسب المصدر، وتنقسم إلى نوعين هما الودائع الأولية والودائع المشتقة.
- 3- حسب الأجل، وتنقسم إلى ودائع جارية (تحت الطلب) وودائع التوفير وودائع لأجل.
- 4- حسب الحركة، وتنقسم إلى الودائع النشيطة والودائع المستقرة.

5- حسب حرية المصرف في التصرف في نقود الوديعة إلى نوعين : ودائع نقدية عادية مطلقة ، وودائع نقدية مخصصة.

كما يمكن تقسيمها من حيث آجال استحقاقها إلى ثلاثة أنواع هي: (20)

1- الودائع الوقتية: وهي المبالغ التي تودع بدون تحديد مدة وللمودع الحق في سحبها عند الطلب دون أن تمنح له أي فائدة عليها.

2- الودائع الثابتة: وهي المبالغ التي تودع لمدة ثابتة ولقاء فائدة حسب النسب المقررة من قبل البنك المركزي.

3- الودائع بإنذار: وهي المبالغ التي تودع لمدة غير معلومة يحق للمودع سحبها بعد توجيه إنذار إلى المصرف يتفق على مدته عند الإيداع.

وفي معظم الأحوال نجد في هذا الجانب ثلاثة أنواع من الودائع تترتب عليها ثلاثة أنواع من الحسابات هي الحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات الأجل، ولكننا سنعتمد التصنيف المعتمد لدى البنك المركزي والمصارف التجارية في العراق، والذي يصنف الودائع إلى:

- الودائع الجارية (وودائع تحت الطلب).

- الودائع الزمنية (الودائع لأجل).

- الودائع الادخارية (التوفير).

ويمكن التعرض لهذه الودائع بشيء من الإيجاز وكما يأتي:

أولاً، الودائع الجارية:

الوديعة الجارية هي "المبالغ النقدية التي يودعها أصحابها لدى المصرف ويلتزم الأخير بدفعها لهم متى طوّل بها" (21)، أو هي "الودائع النقدية التي يستلمها البنك على أساس تفويضه باستعمالها وله ثمنها وعليه فرقها ودون أن تكون مقيدة بأي شرط عند السحب أو الإيداع" (22)، ويحتفظ الأشخاص بمبالغهم النقدية بهذه الصورة لدى المصرف بقصد استعمالها في تسوية التزاماتهم عن طريق الشيكات أو أوامر الدفع. ويدفع المودع مصاريف للمصرف مقابل الاحتفاظ بالحساب الجاري تسمى مصاريف إدارة الحساب، وقد يستوفي البنك مصاريف أخرى إذا قل رصيد الحساب عن مبلغ يحدده. والوديعة تحت الطلب هي التي تنشئ الحساب الجاري، إذ

"يحتفظ الأشخاص بمبالغهم النقدية بهذه الصورة لدى المصرف بقصد استعمالها في تسوية التزاماتهم عن طريق الشيكات أو أوامر النقل المصرفي".⁽²³⁾

وبالمقابل يدفع المودع في بعض الأحيان، مصاريف بسيطة للمصرف مقابل الاحتفاظ بالحساب الجاري، وفي أحيان أخرى يعفى كبار المودعين من هذه المصاريف، وقد يتسلموا فائدة بسيطة من المصرف لأن المصرف يستفيد من وجود حساباتهم⁽²⁴⁾. وفي أحيان أخرى، يتضمن الحساب الجاري معاملات متبادلة بين المصرف والعميل تبعاً للاتفاق بحيث يكون أحدهما، أحياناً، دائناً للآخر، وأحياناً مديناً له، وفي نهاية فترة معينة يتحدد المركز النهائي بين الطرفين عن طريق إجراء عملية مقاصة بين المبالغ المدرجة في الجانب المدين، وتلك الواردة في الجانب الدائن من الحساب، ويكون ذلك الرصيد هو ما يمثل مديونية أحد الطرفين للآخر⁽²⁵⁾. والغاية من هذا الإيداع هو سهولة استعمال النقود المودعة لدى المصرف دون الإضطرار إلى حملها وتداولها، ولتجنب مخاطر السرقة أو الضياع⁽²⁶⁾، على أن من الجدير بالذكر إن البطاقات الإلكترونية أو الذكية التي تصدرها معظم المصارف، أخذت دور الشيكات في التعامل.

وتتميز الحسابات الجارية بأنها ودائع قصيرة الأجل وتحت الطلب، ومعظم العملاء بالعادة الذين يمتلكون الحسابات الجارية هم المؤسسات ورجال الأعمال والتجار والموظفين الذين تحول رواتبهم بواسطة المصارف، كون المصارف تسهل تعاملاتهم التجارية عبر إدارة هذه الحسابات. وبعض هذه المصارف تتلقى عمولة لقاء ادارتها لهذه الحسابات، علماً بأن معظم المصارف تدفع فوائد على مثل هذه الحسابات، وتستخدم هذه الودائع بالعادة من قبل المصارف لتمويل تسهيلات الجاري المدين أو التسهيلات قصيرة الأجل فقط، أما حسابات التوفير وحسابات الأجل فهي ودائع يمكن اعتبارها طويلة الأجل، وتستخدمها المصارف في تمويل التسهيلات المصرفية طويلة الأجل. ومع أن الأصل في الوديعة الجارية هو الاحتفاظ بها، إلا أن المصارف في كثير من الأحيان تتصرف في هذا النوع من الودائع لمصلحتها الخاصة، ويدافع الكثير من المصرفيين عن هذا الاجراء، شرط أن يحتفظ المصرف في خزائنه بجزء معين من هذه الودائع لمواجهة السحب عليها عند الطلب، والذي يدعى بالاحتياطي القانوني⁽²⁷⁾.

وتتبع أهمية الودائع تحت الطلب من كونها المصدر الأساسي للسيولة في النشاط المصرفي، كما أنها تشكل الجانب الأكبر من إجمالي الودائع في المصارف التجارية.

ثانياً: الودائع الزمنية (الودائع لأجل).

لا يقتصر قبول المصارف التجارية للودائع على الودائع الجارية فحسب بل يتعداها إلى قبول أنواع أخرى من الودائع لاتقل في الأهمية عن سابقتها وهي الودائع الزمنية أو الودائع لأجل. والوديعة لأجل، هي المبالغ النقدية التي يودعها أصحابها في المصرف، لأجل معين، ولا يحق لهم سحبها أو سحب جزء منها، ولا يلتزم المصرف بردها إلا بعد انقضاء أجلها. ويعطي المصرف التجاري عادة فائدة لأصحاب هذه الودائع تتزايد كلما زادت مدة الأجل⁽²⁸⁾، أما إذا سحبت الوديعة قبل انقضاء أجلها المحدد، فإن صاحبها يفقد حقه في الحصول على الفائدة⁽²⁹⁾. وتتبع أهمية هذا النوع من الودائع لكونه يوفر نوع من الاستقرار للمعاملات المصرفية المختلفة، كما إنها تمثل المصدر الأساسي للعمليات الاستثمارية للمصارف. والودائع لأجل نوعان⁽³⁰⁾:

الأولى: ودائع تستحق بتواريخ معينة. وتمثل الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات الخاصة والعامّة في إيداعها في المصارف لمدة محددة مقدماً، على أنه لا يجوز السحب منها جزئياً قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها، ويلجأ الأفراد والهيئات إلى الإيداع الثابت لأجل بالمصاريف عندما يتكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم استثماره، ولا سيما عندما تكون المصارف على استعداد لأن تدفع فائدة على تلك الإيداعات أكبر من الفائدة المدفوعة على أي نوع آخر من فوائد الودائع. إذ إن تحديد فترة الإيداع يعطيها مرونة أكبر في استثمار الإيداعات الثابتة لأنها تضمن بقاءها تحت تصرفها فترة الإيداع على الأقل وبذلك يمكن استثماره بالكامل دون اعتبار لعامل السيولة.

الثانية: ودائع خاضعة لإشعار. ويقصد بها الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالمصارف على أن لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة تحدد عند الإيداع، وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل. وتلجأ الهيئات والأفراد إلى هذا النوع من الإيداع عندما يتجمع لديها رصيد نقدي في فترات دورية ولمدة قصيرة انتظاراً لفرص الاستثمار.

ثالثاً، الودائع الادخارية.

الودائع الادخارية هي المبالغ النقدية التي يقتطعها الأفراد من دخولهم ويدفعونها إلى المصرف ليفتح لهم بها حساباً ادخارياً، يحق لهم سحبه أو سحب أي جزء منه في أي وقت، وهذه الودائع لا تختلف في طبيعتها عن الودائع لأجل بإشعار إلا من حيث الإجراءات التي تتبع في الإيداع والسحب وحجم الوديعة والمبلغ المصرح بسحبه في كل مرة، حيث تماشى هذه الأمور مع ما يتناسب مع

جمهور المودعين في صندوق التوفير ومعظمهم من صغار المدخرين⁽³¹⁾، ويعطي المصرف أصحاب هذه الودائع دفاتر تقيد فيها دفعات الإيداع والسحب، وقد يضع المصرف حدا أقصى لمجموع المبالغ التي يحق للمدخر أن يودعها في حساب التوفير⁽³²⁾. وبالمقابل يدفع المصرف فائدة بسيطة لحساب الزبون على أساس أدنى رصيد في حساب التوفير خلال شهر⁽³³⁾.

ولم تحظ الودائع الادخارية بالاهتمام المناسب من قبل المصارف، ذلك ان المصرف التجاري لا يستطيع في الظروف العادية أن يستثمر هذا النوع من الودائع استثمارا يحصل منه على فائدة أكبر من الفائدة التي يدفعها للعميل المدخر، علاوة على صغر حجم الودائع التي يقدمها صغار المدخرين عادة، وكثرة الحركة مابين سحب وإيداع في مبالغ ضئيلة القيمة، بينما يحصل المدخرون على فوائد مجزية⁽³⁴⁾. ومع أن الإيداعات في صندوق التوفير من طبيعة الودائع بإخطار إذ لا يتم السحب من صندوق التوفير بما يتجاوز حداً معيناً إلا بعد إخطار المصرف بفترة، (غالبا ما تتغاضى المصارف عن هذا الشرط)، إلا أن الفائدة التي تدفعها المصارف على ودائع صندوق التوفير تكون أعلى بقليل من الفائدة على الأولى لعدم ضرورة احتفاظ المصارف بنسبة سيولة مرتفعة في حالة إيداعات صندوق التوفير، ولذا فإن هذه الحسابات تمتاز بصفتها الادخارية وباستمرار زيادة أرقامها سنة بعد أخرى (لاسيما في السنوات التي يرتفع فيها الدخل) بالإضافة إلى صغر مبالغها وكبر عدد حساباتها.

المبحث الثاني، هيكلية الودائع في القطاع المصرفي العراقي. أولا، واقع القطاع المصرفي عام 2012.

وصل عدد المصارف التجارية في العراق ولغاية العام 2012 إلى أكثر من 54 مصرفا، توزعت على النحو الآتي، (7) مصارف حكومية و(47) مصرف أهلي، ثلاثة وعشرون منها مصارف تجارية وأثنا عشر مصرف مشاركا مع مصارف أجنبية، أما المصارف المتبقية وهي أثنا عشر مصرفا فهي مصارف إسلامية. ولقد أظهرت احصائيات البنك المركزي إن المصارف التجارية خلال عام 2012 واصلت زيادة رؤوس أموالها، حتى بلغت رؤوس أموال خمسون مصرفا تجاريا إلى(5.9) ترليون دينار، تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي بزيادة رؤوس أموال المصارف، علما بأن المصارف الأهلية مازالت تمتلك الجزء الأكبر من إجمالي رؤوس الاموال ونسبة 78.7%. إذ ارتفع اجمالي موجودات المصارف التجارية إلى (191.0) ترليون دينار بنهاية عام 2012 بعد ان كان (143.8) ترليون دينار في عام 2011 أي بنسبة ارتفاع 8.40.8%، وذلك لارتفاع موجودات المصارف التجارية الحكومية والأهلية بنسبة 32.1% على التوالي من إجمالي الموجودات⁽³⁵⁾.

وتوزعت رؤوس أموال المصارف الأهلية إلى 53.5% للمصارف التجارية التقليدية و 22.5% للمصارف الإسلامية و 2.7% لفروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق، بينما شكلت المصارف الحكومية نسبة 21.3% من إجمالي رؤوس أموال الجهاز المصرفي، كما إن نسبة رؤوس أموال الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من 1.9% في عام 2011 إلى 2.4% لعام 2012.⁽³⁶⁾ وخلال عام 2012 اتخذ البنك المركزي مجموعة من السياسات والتدابير الرامية إلى رفع مستوى أداء مؤسسات الجهاز المصرفي ودرجة المنافسة بين وحداتها وتعزيز قدرتها على إدارة المخاطر من خلال إتخاذ بعض الاجراءات مثل:⁽³⁷⁾

- 1- زيادة رؤوس أموال المصارف التجارية إلى (150) مليار دينار، شركات الصرافة إلى 50 مليار دينار وشركات التحويل المالي إلى (45) مليار دينار .
 - 2- الاستمرار في متابعة تنفيذ الفقرات غير المنفذة من مذكرة التفاهم وخطة العمل الملحقة بها الخاصة بإعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد.
 - 3- ممارسة الصيرفة باعتماد قاعدة ارشادية عند منح الائتمان التعهدي للمصرف الواحد تجنباً لتعرض المصرف إلى مخاطر الانكشاف المحتملة.
- من جانب آخر اصدر البنك المركزي تعليمات تحدد اطار العمل التنظيمي الذي تخضع له أنظمة المدفوعات التي تديرها جهات غير البنك المركزي، فضلاً عن قانون الدفع الإلكتروني والمعاملات الالكترونية.

ثانياً. دور الودائع المصرفية في النشاط الاقتصادي.

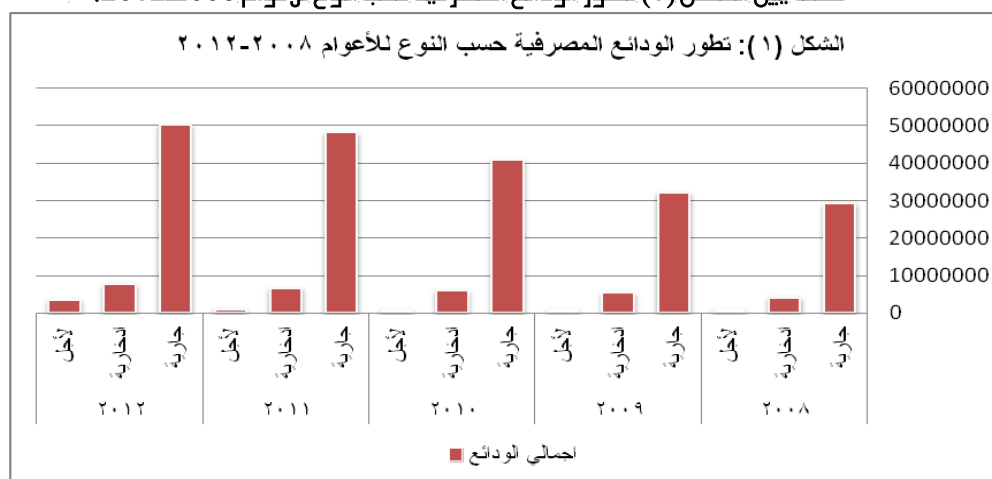
يبين الجدول (1)، ان الأهمية النسبية للودائع في القطاع المصرفي العراقي وطيلة السنوات 2008 – 2012 تعود إلى هيمنة الودائع الجارية في هيكلية الودائع المصرفية، على حساب الودائع الادخارية التي حلت بالمرتبة الثانية من الأهمية، وجاءت الودائع لأجل بالمرتبة الثالثة من الأهمية.

الجدول (1): اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية. (الرقيم بمليارات الدينار)

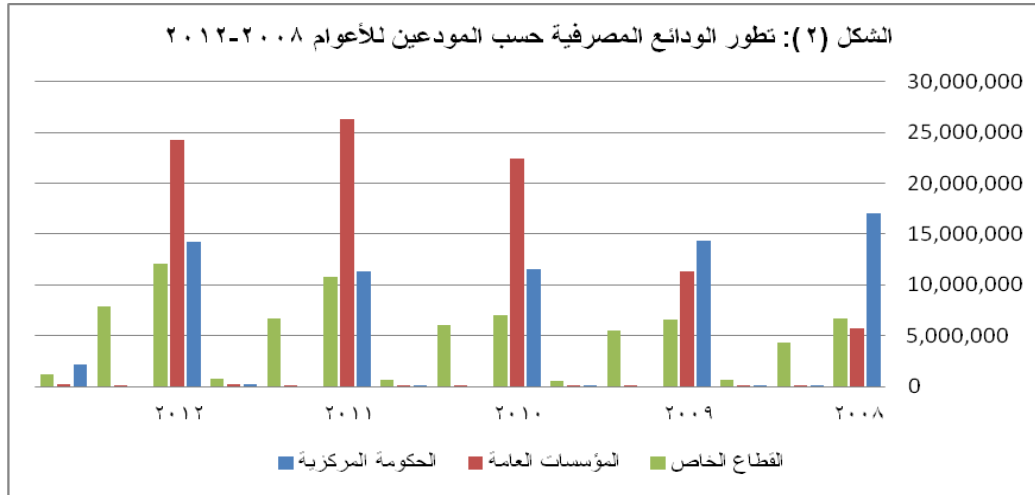
السنة	الودائع	الحكومة المركزية	المؤسسات العامة	القطاع الخاص	اجمالي الودائع
2008	جارية	16,996,528	5,735,784	6,710,044	29,442,356
	ادخارية	3,285	234	4,286,324	4,289,843
	لأجل	76,935	96,522	619,303	792,760
2009	جارية	14,356,918	11,295,086	6,614,639	32,266,643
	ادخارية	0	235	5,517,777	5,518,012
	لأجل	88,817	155,203	553,802	797,822
2010	جارية	11,533,765	22,408,676	7,041,587	40,984,028
	ادخارية	0	236	6,039,074	6,039,310
	لأجل	102,128	171,242	630,524	903,894
2011	جارية	11,297,556	26,275,636	10,730,989	48,304,181
	ادخارية	0	659	6,731,640	6,732,299
	لأجل	206,983	176,648	729,983	1,113,614
2012	جارية	14,201,906	24,214,508	12,062,529	50,478,943
	ادخارية	0	2,877	7,894,573	7,897,450
	لأجل	220,8764	262,340	11,584,38	36,295,42

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية والتقارير الاقتصادية للأعوام 2008-2012.

كما يبين الشكل (1) تطور الودائع المصرفية حسب النوع للأعوام 2008-2012.



كما يبين الجدول (1) ان تطور الودائع عبر السنوات 2008-2012 كان لصالح ودائع المؤسسات العامة التي جاءت بالمرتبة الأولى من اجمالي الودائع المصرفية خلال المدة 2010-2012 بينما كانت الأولوية لحجم الودائع المصرفية المودعة من قبل الحكومة المركزية خلال المدة 2008-2009. انظر الشكل (2).



ويتبين من البيانات الواردة في الجدول (1) ان الودائع المصرفية التي تعود للقطاع الخاص، ولاسيما الودائع لأجل تكاد تكون غير ذات قيمة مقارنة مع الودائع المصرفية للجهات الأخرى، مما يؤثر على حقيقة مهمة، وهي ضعف دور القطاع الخاص في عملية خلق الائتمان المصرفي. وبالمقابل فإن حجم الودائع الادخارية والتي جاءت بالمرتبة الثانية مقارنة بحجم الودائع المصرفية ولجميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص، يؤثر حالة من عدم قدرة القطاع الخاص على استثمار الأموال الفائضة، مما يضطر أصحاب الأموال إلى الحصول على الفائدة من خلال إيداع أموالهم في المصارف، بغض النظر عن قيمتها، مقابل المجازفة في السوق.

كما تشير البيانات الواردة في الجدول إلى ارتفاع رصيد الودائع لدى المصارف التجارية العاملة في العراق باستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية حتى بلغت 42.5 ترليون دينار في عام 2012 بعد ان سجل 41.8 ترليون دينار عام 2011، أي بنسبة نمو 1.6%. وتحليل هيكل الودائع خلال عام 2012 والسنوات التي قبلها، يلاحظ استحواذ الودائع الجارية على النصيب الأكبر من إجمالي الودائع إذ شكلت نسبة 78.1% من مجموع الودائع، إذ بلغت 33.2 ترليون دينار عام 2012، فيما بلغت الودائع الادخارية 7.9 ترليون دينار ونسبة

18.6% من مجموع الودائع. أما الودائع الزمنية أو الودائع لأجل فقد سجلت نسبة 3.3%، أي بمقدار 1.4 ترليون دينار خلال عام 2012.

ثالثاً، الأهمية النسبية للودائع المصرفية حسب نوع الودائع.

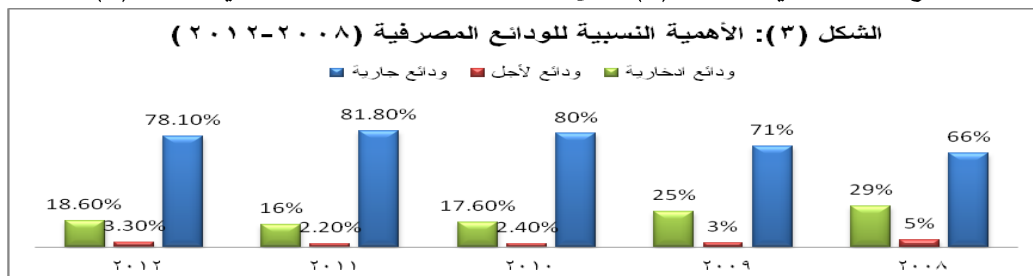
يبين الجدول (2) الأهمية النسبية للودائع في المصارف التجارية في العراق للأعوام (2012-2008).

الجدول (2): الأهمية النسبية للودائع في المصارف التجارية حسب النوع

نوع الودائع	2008	2009	2010	2011	2012
ودائع جارية	66%	71%	80%	81.8%	78.1%
ودائع لأجل	5%	3%	2.4%	2.2%	3.3%
ودائع ادخارية	29%	25%	17.6%	16.0%	18.6%

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية والتقارير الاقتصادية للأعوام 2012-2008.

ويمكن وضع البيانات في الجدول (2) على شكل مدرجات تكرارية، كما في الشكل (3).



ويبين الجدول (2)، وكما هو موضح في الشكل (3)، تغير الأهمية النسبية للودائع خلال السنوات المؤشرة، إذ سجل الاتجاه العام للرصيد الإجمالي للودائع خلال العام 2008-2012 لدى المصارف التجارية العاملة، الحكومية والخاصة باستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية، زيادة مستمرة وباتجاه تصاعدي. إذ بلغت الأهمية النسبية للودائع الجارية في العام 2008 لدى المصارف التجارية كافة 66%. وودائع التوفير 29% والودائع الثابتة 5%. أما في العام 2009 فقد بلغت الأهمية النسبية للودائع الجارية وودائع التوفير والودائع الثابتة، 71%، 25%، 3% على التوالي.

أما في العام (2010) فقد سجلت أرصدة كلا من الودائع الجارية، الودائع الادخارية والودائع الثابتة زيادات ملحوظة مقارنة مع أرصدها نهاية عام 2009 إذ بلغت 80%، 17.6%، 2.4% على التوالي. أما في العام (2011) فقد سجلت أرصدة كلا من الودائع الجارية، الودائع الزمنية والودائع الادخارية زيادات ملحوظة مقارنة مع أرصدها نهاية عام 2010، إذ شكلت الودائع الجارية أعلى نسبة من مجموع الودائع حيث بلغت 81.8% تليها الودائع الادخارية بنسبة 16.0% وأخيرا الودائع الزمنية بنسبة 2.2%، ولكن العام 2012 شهد تغيرا في الأهمية النسبية، إذ انخفضت الأهمية النسبية للودائع الجارية إلى 78.1%، مقابل ارتفاع طفيف في الأهمية النسبية لكل من الودائع الزمنية والودائع الادخارية والتي بلغت 18.6%، 3.3% على التوالي.

مما تقدم يتبين ان الأهمية النسبية للودائع الجارية ازدادت من 66% عام 2008 إلى 81.8% عام 2011، ثم انخفضت إلى 78.1% عام 2012، إذ يتبين ان الزيادة كانت على حساب الانخفاض في الأهمية النسبية لكل من الودائع لأجل والودائع الادخارية. مما يدل أولا على عدم قدرة المصارف في جذب الودائع لأجل التي تعد المحرك الأساس لعملية الائتمان، وثانيا عدم الثقة في المصارف التجارية ولاسيما في الأمد البعيد، إذ أن الودائع لأجل تتطلب فترة زمنية قبل التصرف بها من قبل المودع. وقد يعود السبب في ذلك إلى الوضع الأمني والسياسي غير المستقر للبلد في العام 2012.

رابعا، الأهمية النسبية للودائع المصرفية حسب القطاعات الاقتصادية.

يبين الجدول (3) حجم الودائع المصرفية حسب القطاع للسنوات (2008-2012).

الجدول (3): حجم الودائع المصرفية حسب القطاع للسنوات (2008-2012). (تريليون دينار).

	2012	2011	2010	2009	2008
القطاع العام	23.8	25.6	22.1	10.9	4.928
القطاع المالي	0.48	0.693	0.397	0.547	0.712
القطاع الخاص	18.2	15.7	11.8	10.4	9.600

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية للأعوام 2008-2012.

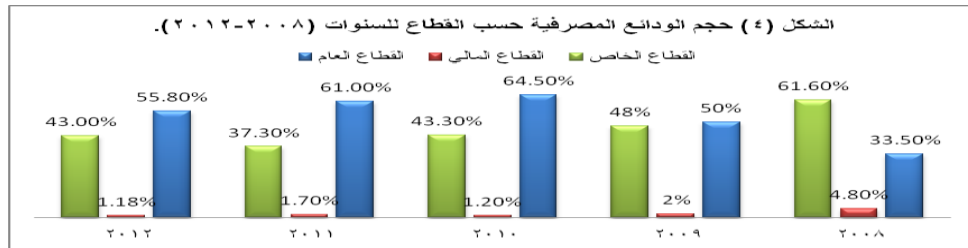
كما يبين الجدول (4) الأهمية النسبية للودائع المصرفية حسب القطاع للسنوات (2008-2012).

الجدول (4): الأهمية النسبية للودائع المصرفية حسب القطاع للسنوات (2008-2012).

2012	2011	2010	2009	2008	
%55.8	%61.0	%64.5	%50	%33.5	القطاع العام
%1.18	%1.7	%1.2	%2	%4.8	القطاع المالي
%43.0	%37.3	%43.3	%48	%61.6	القطاع الخاص

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية للأعوام 2008-2012.

ويبين الجدول (3) والجدول (4) إن الإيداعات من القطاع الخاص في العام 2008 أكبر من ودائع القطاع الخاص في السنوات اللاحقة، وقد يكون السبب في ذلك هو الاستقرار النقدي الذي ساد خلال تلك الفترة وما قبلها، مما زاد من ثقة المواطن بالمصارف التجارية، بعد سنوات من التقلبات الاقتصادية بسبب التدهور الأمني الذي حصل في العام 2006. إذ بلغت ودائع القطاع العام 4.928 ترليون دينار وبأهمية نسبية قدرها 33.5%، ثم ودائع القطاع الخاص التي بلغت 9.600 ترليون دينار وبأهمية نسبية قدرها 61.6% من أجمالي الإيداعات، وأخيرا إيداعات القطاع المالي البالغ رصيدها 0.712 مليار دينار وبأهمية نسبية قدرها 4.8%. وفي العام 2009 بلغت ودائع القطاع العام (10.9) ترليون دينار وبأهمية نسبية (50 %) ثم ودائع القطاع الخاص التي بلغت 10.4 (ترليون دينار وبأهمية نسبية قدرها (48 %) من أجمالي الإيداعات، وأخيرا إيداعات القطاع المالي البالغ رصيدها (457) مليار دينار وبأهمية نسبية (2%) . وكما يوضحه الشكل (4).



وفي العام 2010 جاءت أغلب الإيداعات من القطاع العام برصيد (22.1) ترليون دينار وبأهمية نسبية 64.5% ثم القطاع الخاص حيث سجل رصيدها (11.8) ترليون دينار وبأهمية نسبية 43.3% من أجمالي الإيداعات، وأخيرا إيداعات القطاع المالي البالغ رصيدها 397 مليار دينار وبأهمية نسبية (1.2%). أما في العام 2011 فقد بلغ رصيد الإيداعات من القطاع العام 25.6 ترليون دينار وبأهمية نسبية قدرها 61% ثم القطاع الخاص بمقدار 15.7 ترليون دينار وبأهمية نسبية قدرها 37.3% من اجمالي الإيداعات وأخيرا إيداعات القطاع المالي البالغ

رصيدها (693) مليار دينار بأهمية نسبية قدرها 1.7%. ووصولاً إلى العام 2012 نجد ان إيداعات القطاع العام لدى المصارف التجارية بلغت 23.8 تريليون دينار بأهمية نسبية قدرها 55.8%، بينما بلغت ودائع القطاع الخاص 18.2 تريليون دينار بأهمية نسبية 43%، بينما بلغت ودائع القطاع المالي 480 مليار دينار بأهمية نسبية 1.18%.

المبحث الثالث، واقع الائتمان المصرفي في العراق. أولاً، الائتمان المصرفي، المفهوم والأهمية.

تعد عمليات الائتمان ومنح القروض هي العمليات الأساسية التي تقوم بها المصارف لتحقيق الأرباح، كما تعد الودائع المصرفية النقدية المورد الرئيس الذي يمكن المصارف التجارية من مباشرة منح الائتمان⁽³⁸⁾. ويترتب على هذا الائتمان من الناحية الاقتصادية حصول المشروعات المقترضة العاملة في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة على مبالغ نقدية سائلة أو ما يقوم مقامها مما يعمل على تيسير المبادلات⁽³⁹⁾. وتستمد المصارف التجارية أهميتها من الناحية الاقتصادية لكونها أجهزة قادرة على تجميع رؤوس الأموال العاطلة بالإغراء بالفوائد التي تعطى للمودعين، ثم تدفع هذه الأموال المتجمعة لديها إلى مجالات الاستثمار المختلفة بشكل قروض للمنظمين ولمختلف المشاريع التي تحتاج إلى تمويل⁽⁴⁰⁾، إذ يطلق على هذه القروض مصطلح الائتمان التجاري والتسهيلات المصرفية.

إن الائتمان المصرفي يبقى بكل أبعاده ومخاطره الشغل الشاغل للصناعة المصرفية عبر تاريخها الممتد لسنوات طويلة، وسيبقى الائتمان المصرفي هو النشاط الرئيس للمصارف في كل مكان وأي اقتصاد في العالم، ويبدو ذلك جلياً من خلال تعاظم الدور الذي يلعبه الائتمان في الاقتصاد، ولا سيما أشكال القروض التي تتعامل بها المصارف التجارية بحيث تغطي هذه القروض كافة الأنشطة الاقتصادية.

ويتم الائتمان بأشكال عديدة، يتم تقسيمها وفقاً لمعايير عدة، فإنه وفقاً لآجال السداد، تقسم القروض إلى قروض قصيرة الأجل، التي لا تزيد آجال سدادها عن سنة، وتمنح من مدخرات وودائع الزبائن والأموال الخاصة بالمصارف، ثم تأتي القروض متوسطة الأجل، التي يمتد أجلها إلى 5 سنوات، والتي تستخدم بغرض تمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات، ثم القروض طويلة الأجل، التي تتجاوز مدتها 5 سنوات، وتستعمل عادة في تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع.

على ان من الجدير بالذكر أن منح الائتمان لا بد أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة، أولها توفر الأمان لأموال المؤسسة المصرفية، وتحقيق الربح، وإحتفاظ المصرف بقدر كافٍ من الأموال السائلة لديه لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير. كما ان المصارف التجارية لاتمنح الائتمان لأي عميل، إلا إذا توفرت فيه عدة عناصر، أهمها السمعة والمقدرة على الدفع، مع الأخذ بنظر الاعتبار حجم رأس المال والعوامل الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد أو القطاع الذي يعمل فيه المقترض. ويلاحظ ان المصارف التجارية تميل في أوقات الرخاء إلى التوسع في الائتمان، مما قد يؤدي بالاقتصاد إلى أوضاع تضخمية، كما تميل في أوقات الركود إلى التضيق، مما يزيد من حدة الاتجاه الركودي في الاقتصاد القومي. وهذا التوسع في الائتمان والتقلص فيه، يعد من العوامل التي تؤثر على المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد وخلق الأزمات الاقتصادية. ويتبين ذلك جلياً عندما يستخدم الائتمان في المضاربة، إذ تتعرض أسعار السلع والخدمات وأسعار عناصر الإنتاج إلى تقلبات كبيرة تفقدها صفة الاستقرار.

وفي كثير من الأحيان، ولاسيما في الاقتصادات النامية ومنها العراق، التي تتميز بعدم المرونة في الإنتاج عند الزيادة في الطلب، يؤدي الافتراض من المصارف التجارية، ولاسيما ذلك الذي يكون من أجل شراء السلع الاستهلاكية، إلى غلاء أسعار السلع التي ينتجها المقترض، عندما يضيف فوائد القروض إلى تكاليف انتاج السلع. وفي ظل ظروف الرواج الاقتصادي، فإن عبء الفوائد المضافة إلى تكاليف الإنتاج ينتقل تلقائياً إلى جمهور المستهلكين، أما في ظل الركود الاقتصادي، فإن المنتجين يحاولون خفض تكاليف الإنتاج. وهنا سوف يجدون أنفسهم ملزمين بفوائد القروض تجاه المصارف، فلا يجدون مخرجاً إلا عن طريق محاولة تخفيض اجور العمال، مما ينقص من القدرة الشرائية في المجتمع، ويساهم في زيادة حدة الركود وانتشار البطالة.

ويتفق الكثير من الاختصاصيين، ان النظام المصرفي الرصين هو الذي يعكس قدرة وملاءة عالية تظهر على شكل ما يسمى بالثروة الصافية الموجبة أي فرق الموجودات والمطلوبات باستبعاد رأس المال والتحوطات، وأن مثل هذه الرصانة المصرفية ستعتمد في الأحوال على درجة ربحية تلك المصارف وكفاءتها وقدرة رؤوس أموالها في مواجهة الظروف والمتغيرات الاقتصادية، مثل تحرير القطاع المالي والتغير في مسار السياسة النقدية وتطور القطاع المالي وتطور مناخ الاستثمار... الخ.

ثانياً، حجم الائتمان النقدي واتجاهات منح الائتمان.

يبين الجدول (5) رصيد الائتمان المقدم حسب القطاعات المختلفة.

الجدول (5): رصيد الائتمان المقدم حسب القطاعات المختلفة (مليار دينار).

الرصيد الإجمالي	رصيد الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص	رصيد الائتمان المقدم إلى القطاع المشاريع العامة	رصيد الائتمان المقدم إلى القطاع المالي			
	الرصيد	الأهمية النسبية	الرصيد	الأهمية النسبية		
2008	4554	87.4%	184	1.4%	392	9.0%
2009	5291	87.8%	198	3.7%	447	8.5%
2010	9385	90.6%	193	2.0%	690	7.4%
2011	13023	87.1%	897	5.7%	741	5.7%
2012	20108	70.05%	5300	25.9%	752	3.6%

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية والتقارير الاقتصادية للأعوام 2008-2012.

أما الجدول (6) فيشير إلى أنواع الائتمان حسب نشاط المصارف التجارية في مجال منح القروض والسلف.

الجدول (6): أنواع الائتمان حسب نشاط المصارف التجارية في مجال منح القروض والسلف.

الرصيد الإجمالي	القروض والسلف	الحسابات الجارية	الديون المتأخرة	حساب الكمبيالات	
2008	73%	21%	5.0%	1.5%	4554
2009	69%	24.6%	4.5%	1.3%	5291
2010	87.6%	17.2%	2.9%	1.5%	9385
2011	75%	20%	3.5%	1.2%	13023
2012	81.5%	15%	2.4%	0.9%	20108

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية والتقارير الاقتصادية للأعوام 2008-2012.

يتبين من الجدول (6) إن الإتجاه العام لرصيد الائتمان المقدم من قبل كافة المصارف التجارية العاملة في العراق خلال الأعوام 2008 – 2012 شهد إتجاها تصاعديا يكاد يكون ثابتا، إذ سجل الرصيد الإجمالي للائتمان في العام 2008 المقدم من قبل كافة المصارف للقطاعات الاقتصادية كافة باستثناء الائتمان المقدم إلى الحكومة المركزية 4554 مليار دينار، مثلت القروض والسلف الجزء الأكبر منه، إذ بلغت نسبتها 73% وذلك بسبب قيام المصارف التجارية بتقديم قروض لشرائح كبيرة من المواطنين، ثم الحسابات الجارية المدينة (المكشوف) بنسبة 21% من إجمالي الائتمان المقدم،

ثم حساب الديون المتأخرة التسديد بأهمية نسبية 5%، وأخيراً حساب خصم الكمبيالات بأهمية نسبية قدرها 1.5%. كما يتبين من الجدول (5) أن أغلب الائتمان هو المقدم إلى القطاع الخاص، حيث سجل رصيد الائتمان المقدم له 3978 مليار دينار وبأهمية نسبية 87.4% من إجمالي الائتمان المقدم، فيما بلغ رصيد الائتمان المقدم إلى قطاع المشاريع العامة 184 مليار دينار وبأهمية نسبية 1.4% أما القطاع المالي فقد بلغ رصيد الائتمان المقدم له 392 مليار دينار وبأهمية نسبية 9%.

وفي العام 2009 شهد الاتجاه العام لرصيد الائتمان ارتفاعاً ملحوظاً، إذ سجل الرصيد الإجمالي للائتمان 5291 مليار دينار مثلت القروض والسلف الجزء الأكبر منه، إذ بلغت نسبتها 69%، ثم الحسابات الجارية المدينة (المكشوف) بنسبة 24.6% من إجمالي الائتمان، ثم حساب الديون المتأخرة التسديد بأهمية نسبية 4.5%، وأخيراً حساب خصم الكمبيالات بأهمية نسبية 1.3%. ويذهب أغلب الائتمان إلى القطاع الخاص، حيث سجل رصيد الائتمان المقدم له 4646 مليار دينار وبأهمية نسبية 87.8%. من إجمالي الائتمان المقدم، فيما بلغ رصيد الائتمان المقدم إلى قطاع المشاريع العامة 198 مليار دينار وبأهمية نسبية 3.7%، أما القطاع المالي فقد بلغ رصيد الائتمان المقدم له 447 مليار دينار وبأهمية نسبية 8.5%.

وفي العام 2010 استمر رصيد الائتمان بالزيادة، إذ سجل 9385 مليار دينار. جاء نصيب القطاع الخاص منه بالمرتبة الأولى بين القطاعات الأخرى، إذ ارتفع إجمالي رصيد الائتمان لهذا القطاع إلى 8502 مليار دينار مسجلاً زيادة بنسبة 83.0% وبأهمية نسبية 90.6% من إجمالي الائتمان المقدم، فيما بلغ رصيد الائتمان المقدم إلى القطاع العام 193 مليار دينار وبأهمية نسبية 2.0%. أما القطاع المالي فقد بلغ رصيد الائتمان المقدم له 690 مليار دينار وبأهمية نسبية 7.4%. كما واصلت المصارف التجارية نشاطها في مجال منح القروض والسلف، إذ شكلت النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان المقدم حيث بلغت نسبتها 87.6%، كما شكلت الحسابات الجارية المدينة (المكشوف) نسبة 17.2% منه، وجاء حساب الديون المتأخرة التسديد بنسبة 2.9%، وأخيراً حساب خصم الكمبيالات بنسبة 1.5%.

وفي العام 2011 بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة من قبل المصارف التجارية ما مقداره 13023 مليار دينار، فيما شهد الاقتراض المصرفي للقطاع الخاص نمواً خلال عام 2011، إذ بلغت نسبة الائتمان المقدم لهذا القطاع 87.1% من إجمالي الودائع، فيما سجلت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام 5.4%⁽⁴¹⁾. أما نصيبه من إجمالي الائتمان المقدم له جاء بالمرتبة الأولى بين القطاعات الأخرى إذ ارتفع إجمالي رصيد الائتمان لهذا القطاع إلى (11.4) ترليون

دينار. فيما بلغ رصيد الائتمان المقدم إلى القطاع العام 897 مليار دينار وبأهمية نسبية 6.9% ، أما القطاع المالي فقد بلغ رصيد الائتمان المقدم له (741 مليار دينار وبأهمية نسبية 5.7% . كما واصلت المصارف التجارية نشاطها في مجال منح القروض والسلف إذ ارتفعت قيمتها إلى 75% من إجمالي الائتمان، كما شكلت الحسابات الجارية المدينة نسبة 20% منه، أما حساب الديون المتأخرة التسديد فقد شكلت نسبة 3.5%، وأخيرا حساب خصم الكمبيالات بنسبة 1.2% .

ووصولاً إلى العام 2012 نجد ان الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية ارتفع ليصل إلى ما قيمته (20.108) ترليون دينار. فيما يظهر النمو في الائتمان المصرفي للقطاع الخاص من خلال ارتفاع نسبة الائتمان المقدم إلى إجمالي الودائع خلال عامي 2011 و 2012 ، إذ بلغت نسبته 27.2% ، 34.5% على التوالي، فيما سجلت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام 6% ، أما نصيبه من إجمالي الائتمان المقدم له فقد جاء بالمرتبة الأولى بين القطاعات الأخرى، إذ بلغ 14.6 ترليون دينار وبأهمية نسبية 70.5% ، منه. فيما بلغ رصيد الائتمان المقدم إلى القطاع العام 5.3 ترليون دينار، وبأهمية نسبية 25.9% .

أما القطاع المالي فقد بلغ رصيد الائتمان المقدم له 752 مليار دينار وبأهمية نسبية 3.6% ، كما واصلت المصارف التجارية نشاطها في مجال منح القروض والسلف إذ شكلت 81.5% من إجمالي الائتمان، فيما شكلت الحسابات الجارية المدينة (المكشوف)، وحساب الديون المتأخرة التسديد وحساب خصم الكمبيالات نسبة 15.2% ، 2.4% ، 0.9% من إجمالي الائتمان على التوالي.

ومن الجدير بالذكر ان رؤوس أموال الجهاز المصرفي البالغة 2.1 ترليون دينار قبل تعديل رؤوس أموال مصرفي الرافدين والرشيد خلال عام 2008 يعود معظمها ونسبة 86% إلى القطاع المصرفي الأهلي وموزعة بنسبة 6.66% للمصارف التجارية الأهلية و بنسبة 12.15% للمصارف الإسلامية وبنسبة 81.4% لفروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق، إلا ان مساهمتها في الائتمان الممنوح لا تتعدى 24% ، في حين ان المصارف الحكومية ما زالت مسؤولة عن منح 76% من الائتمان الممنوح⁽⁴²⁾.

ثالثاً، علاقة الارتباط بين هيكلية الودائع وحجم الائتمان.

يبين الجدول (7) والجدول (8) حجم الائتمان النقدي المقدم إلى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص، فضلاً عن مجموع الائتمان التعهدي المقدم إلى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص فضلاً عن مجموع الائتمان التعهدي.

الجدول (7): حجم الائتمان النقدي المقدم إلى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص.
(المبالغ بمليارات الدينار)

الائتمان النقدي المقدم إلى الحكومة المركزية	الائتمان النقدي المقدم إلى المؤسسات العامة	الائتمان النقدي المقدم إلى القطاع الخاص	مجموع الائتمان النقدي	
33771	575382	3978301	4587454	2008
399389	644506	4646167	5690062	2009
2308382	886002	5642801	8837185	2010
7328923	1637770	7601028	16567721	2011
7668063	6120523	9551821	23340407	2012

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية والتقارير الاقتصادية للأعوام 2008-2012.

الجدول (8): حجم الائتمان التعهدي المقدم إلى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص.
(المبالغ بمليارات الدينار)

الائتمان التعهدي المقدم إلى الحكومة المركزية	الائتمان التعهدي المقدم إلى المؤسسات العامة	الائتمان التعهدي المقدم إلى القطاع الخاص	مجموع الائتمان التعهدي	
20465952	4123662	9613646	34203260	2008
24805081	8550785	12715979	46071845	2009
18804408	8517379	6973151	34294938	2010
20095399	9442067	2587608	32125074	2011
18538381	12004880	3219733	33762994	2012

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية والتقارير الاقتصادية للأعوام 2008-2012.

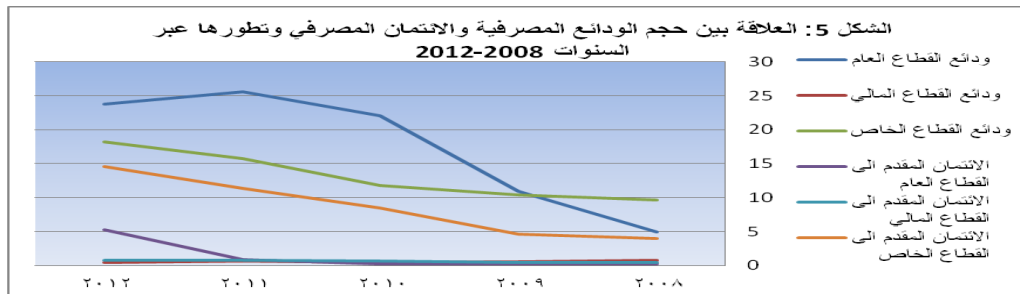
ومن خلال الجدول (7) والجدول (8) نستخلص الجدول (9) الذي يبين العلاقة بين الودائع المودعة في المصارف التجارية من قبل القطاع العام والقطاع المالي والقطاع الخاص، فضلاً عن الائتمان المقدم إلى القطاع العام والقطاع المالي والقطاع الخاص.

الجدول (9): الودائع المودعة في المصارف التجارية والائتمان المقدم إلى القطاعات المختلفة.
(المبالغ بتريليونات الدنانير)

2012	2011	2010	2009	2008	
23.8	25.6	22.1	10.9	4.928	ودائع القطاع العام
0.48	0.693	0.397	0.547	0.712	ودائع القطاع المالي
18.2	15.7	11.8	10.4	9.600	ودائع القطاع الخاص
5.300	0.897	0.193	0.198	0.184	الائتمان المقدم إلى القطاع العام
0.752	0.741	0.690	0.447	0.392	الائتمان المقدم إلى القطاع المالي
14.600	11.400	8.502	4.646	3.978	الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص

المصدر: البيانات الواردة في الجدولين (7) و(8).

ويبين الشكل (4) العلاقة بين حجم الودائع المصرفية حسب القطاعات والائتمان المصرفي وتطورها عبر السنوات 2008-2012..



ويتبين من الجدول (9) فضلا عن الشكل (4) ما يأتي:

- 1- معظم الودائع في القطاع المصرفي هي ودائع القطاع العام تليها ودائع القطاع الخاص، مع نسبة صغيرة غير ذات أهمية لودائع القطاع المالي في المصارف.
- 2- ازدياد ملحوظ لودائع القطاع العام عبر الأعوام 2008 - 2012، مع تزايد بطيء لودائع القطاع الخاص، مما يشير إلى عدم ثقة القطاع الخاص بالقطاع المصرفي.
- 3- معظم الائتمان مقدم إلى القطاع الخاص مما يؤكد على تزايد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

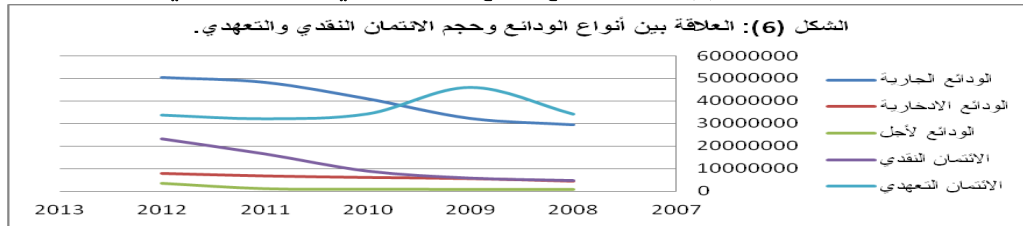
ويبين الجدول (10) حجم الودائع بأنواعها الجارية والادخارية والودائع لأجل فضلاً عن حجم الائتمان النقدي والائتمان التعهدي للأعوام 2008-2012.

الجدول (10): العلاقة بين أنواع الودائع والائتمان النقدي والائتمان التعهدي

الودائع الجارية	الودائع الادخارية	الودائع لأجل	الائتمان النقدي	الائتمان التعهدي	
29442356	4289843	792760	4587454	34203260	2008
32266643	5518012	797822	5690062	46071845	2009
40984028	6039310	903894	8837185	34294938	2010
48304181	6732299	1113614	16567721	32125074	2011
50478943	7897450	3629542	23340407	33762994	2012

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية والتقارير الاقتصادية للأعوام 2008-2012.

وبين الشكل (6) العلاقة بين أنواع الودائع والائتمان النقدي والائتمان التعهدي.



ويتبين من الجدول (10) فضلا عن الشكل (6) ما يأتي:

- 1- التزايد المطرد لحجم الودائع الجارية خلال الأعوام 2008-2012، وازدياد أهميتها النسبية والمطلقة مقارنة بحجم الودائع الادخارية والودائع لأجل، مما يؤكد على أن هيكلية الودائع لم تتغير عبر الأعوام المذكورة. كما يتبين ان الزيادة كانت على حساب الانخفاض في الأهمية النسبية لكل من الودائع لأجل والودائع الادخارية.
- 2- العلاقة بين حجم الودائع بمختلف أنواعها وحجم الائتمان النقدي والتعهدي علاقة مختلفة. فبينما كانت العلاقة بين حجم الودائع الجارية وحجم الائتمان النقدي علاقة طردية مباشرة، نجد ان علاقة الارتباط بين حجم الودائع الجارية وحجم الائتمان التعهدي الممنوح علاقة ارتباط ضعيفة، فبالرغم من زيادة حجم الودائع الجارية خلال الأعوام 2009-2012، إلا ان حجم الائتمان التعهدي انخفض بشكل ملحوظ. بالمقابل نجد ان دور الودائع الادخارية والودائع لأجل كان ضعيفا جدا على منح الائتمان بشقيه النقدي والتعهدي. مما يؤكد على حقيقة مهمة وهي ان هيكلية الودائع لها تأثير ضعيف في منح الائتمان.

المبحث الرابع، الاستنتاجات والتوصيات. أولاً، الاستنتاجات.

- 1- ان الأهمية النسبية للودائع في القطاع المصرفي العراقي وطيلة السنوات 2008 – 2012 تعود إلى هيمنة الودائع الجارية في هيكلية العوائد المصرفية، على حساب الودائع الادخارية، والودائع لأجل التي حلت بالمرتبة الثالثة من الأهمية. وبالتالي كانت السمة العامة للودائع هي ذات طبيعة قصيرة الأجل، ولذا فإن أي مصرف لا يستطيع التوسع بمنح الائتمانات طويلة الأجل التي تحتاجها القروض الائتمانية.
- 2- ان الزيادة في الأهمية النسبية للودائع الجارية يدل اولا على عدم قدرة المصارف في جذب الودائع لأجل التي تعد المحرك الأساس لعملية الائتمان، وثانيا عدم الثقة في المصارف التجارية ولاسيما في الأمد البعيد، إذ ان الودائع لأجل تتطلب فترة زمنية قبل التصرف بها من قبل المودع، وقد يعود السبب في ذلك إلى الوضع الأمني والسياسي غير المستقر للبلد في تلك الفترة.
- 3- ان الودائع المصرفية التي تعود للقطاع الخاص، ولاسيما الودائع لأجل تكاد تكون غير ذات قيمة مقارنة مع الودائع المصرفية للجهات الأخرى، مما يؤثر على حقيقة مهمة، وهي ضعف دور القطاع الخاص في عملية خلق الائتمان المصرفي.
- 4- ان حجم الودائع الادخارية والتي جاءت بالمرتبة الثانية مقارنة بحجم الودائع المصرفية ولجميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص، يؤثر حالة من عدم قدرة القطاع الخاص على استثمار الاموال الفائضة، مما يضطر أصحاب الأموال إلى الحصول على الفائدة من خلال إيداع اموالهم في المصارف، بغض النظر عن قيمتها، مقابل المجازفة في السوق.
- 5- رغم الارتفاع النسبي لرؤوس أموال الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الاجمالي عبر الأعوام 2008-2012، إلا ان الجهاز المصرفي ما زال متواضعا في هيكلته وفي نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، مما يعني ان العمق المالي المنشود ما زال في بدايته البسيطة في بناء قطاع مالي قوي ومتين.
- 6- ان المصارف الحكومية ما زالت مسؤولة عن منح 76% من الائتمان الممنوح، مما يعني ان المصارف الأهلية وبالرغم من ضخامة رؤوس أموالها وما تمنحه اللوائح التنظيمية من قدرة ائتمانية تصل إلى ثمانية أضعاف رؤوس أموالها هي ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان.

7- تدني نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الاجمالي إذ تتراوح هذه بين 9-10% من هذا الناتج مقارنة بنسبة 55% في دول الشرق الأوسط وأفريقيا. وإذا نسبنا حجم الائتمان إلى رؤوس أموال المصارف وإحتياطاتها السليمة فإنه لا يتجاوز 1.2 مرة، في حين تسمح تعليمات البنك المركزي ان يبلغ الائتمان ثمانية اضعاف رأسمال المصرف وإحتياطاته السليمة.

8- ثمة تفاوت كبير بين سعري الفائدة الدائنة والمدينة في سوق العراق فسعر الفائدة على الودائع الثابتة والتوفير يتراوح بين 1-7% فيما تتراوح الفائدة على الائتمان بين 10-15% تاركا هامشا بنحو 8% بين السعيرين وهو هامش كبير إذا ما قورن بنسبة 5% السائدة في دول المنطقة. وما من شك ان لارتفاع اسعار الفائدة هذا آثارا سلبية على حجم الائتمان الممنوح بل يشكل عائقا للاقتراض للأغراض التنموية.

ثانيا، التوصيات.

1- العمل على تقوية الائتمان على نحو يساهم فيه النظام المصرفي الرصين بنمو عالي من النشاط الاقتصادي عبر تجميع الموارد الادخارية وتوجيهها نحو النشاطات الإنتاجية بعوائد مجزية مع أقل المخاطر الممكنة إضافة إلى ما يقدمه الجهاز المصرفي من خدمات مصرفية حديثة كالتنويع وأنظمة مدفوعات التي تزيد من كفاءة النشاط الاقتصادي وتحسن مناخ عمل وتطور النظام المالي.

2- إعادة النظر بالسياسة النقدية للبنك المركزي، لاسيما فيما يخص أسعار الفائدة على الودائع للتأثير في حجم الودائع المصرفية. مع التأكيد على انه لا يمكن تجاوز مشكلة سعر الفائدة دون تدخل الدولة بوسيلة وأخرى وذلك بتخصيص مبلغ في الموازنة العامة للدولة لتغطية الفرق بين سعر الفائدة التجارية السائد وسعر الفائدة التنموي.

3- في ظل الأزمة المالية التي يمر بها العراق، يكون من الضروري بتمييز أسعار الفائدة، ولاسيما على الودائع لأجل لتعزيز دور المصارف في تشجيع عملية تعبئة الادخارات وتمويل الاستثمارات المختلفة وخلق الائتمان، إذ يكون من المناسب اعطاء سعر فائدة حسب آجال الودائع المصرفي، إذ أن ارتفاع اسعار الفائدة التي تتقاضاها المصارف والتي تتراوح بين 12-16% سنويا على القروض والتسهيلات لابد ان تكون بفوائد مخفضة.

- 4- تحديد المستوى الأمثل لأسعار الفائدة الذي يشجع على الاقتراض لأغراض التنمية، إذ أن ثقافة الاقتراض السائدة تشترط ضمانات عقارية أو موجودات ثابتة لمنح القروض والتسهيلات المصرفية وهذه قد لا تتوفر لمشاريع التنمية.
- 5- وضع التشريعات المناسبة لتفعيل دور الجهاز المصرفي والمصارف في قيادة عملية الاستثمار وإعادة بناء الاقتصاد العراقي وفق أساليب كفوءة.
- 6- قيام البنك المركزي العراقي باستخدام احتياطي الودائع (LRR) Legal Reserve Requirement لإقراض المصارف بفائدة متدنية بهدف إعادة إقراضها لمشاريع تسهم في زيادة الناتج المحلي وتساعد في معالجة البطالة او بكلا الوسييلتين.
- 7- تفعيل دور المصارف في منح الائتمان يكون من ضمنها سعي المصارف العراقية لمجاراة الممارسات المصرفية الرصينة المعروفة في الصناعة المصرفية الدولية وإكتساب الخبرة في اعتماد أنماط وممارسات أخرى من الضمانات، ومن هذه الممارسات إعتداد دراسات الجدوى للمشروع وجدول التدفقات المالية له في إطار تقييم طلب القرض واحتساب المخاطر الائتمانية ويمكن ان تعزز هذه بما يتوفر لدى المشروع أو القائمين عليه من موجودات قابلة للحجز أو الرهن
- 8- إيجاد مؤسسة لضمان الودائع المصرفية الأمر الذي يمنح المصارف الحكومية افضلية في اجتذاب الودائع من القطاع الخاص بسبب كون هذه الودائع ديوناً على الدولة sovereign debt وبالتالي فهي ديون مضمونة وذلك على الرغم من أفضلية الخدمات التي تقدمها المصارف الخاصة بإمتياز على تلك التي تقدمها المصارف الحكومية. على أن من الجدير بالذكر إن قانون الموازنة العامة للدولة للعام 2015 أكد على تأسيس مؤسسة لحماية الودائع.

المصادر

- 1- محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1345 هـ، ص185.
- 2- منصور البهوتي، شرح منتهى الارادات، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الجزء الثاني، بدون تاريخ، ص449.
- 3- سليمان ، عبد الفتاح محمد ، الودائع النقدية شرعا وقانونا، مكتبة الأنجلو المصرية، 1983، ص 14.
- 4- حسن النجفي، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، مطابع دار افاق عربية للصحافة والنشر بغداد، الطبعة الثالثة، 1984 ص12.

- 5- Kamerschen and Klise, Money and Banking, South western Publishing Co. U.S.A, 1972, Fifth edition P. 144.
- 6- عبد الرزاق رحيم الهيتي, المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق, الطبعة الأولى, 1998, ص. 258.
- 7- Peter K. Oppenheim, The Language of International Finance in English Money and Banking, Regents Publishing Company, Inc. U.S.A. 1972, P.13.
- 8- محمد باقر الصدر, البنك اللاروي في الاسلام, الطبعة الخامسة, دار التعارف, بيروت, 1978, ص. 83.
- 9- أحمد بن محمد الفيومي, المصباح المنير, المطبعة الأميرية بمصر, الطبعة الثالثة, 1912, ص. 1013.
- 10- منصور البهوتي, شرح منتهى الارادات, مرجع سابق, ص. 449.
- 11- شمس الدين بن قدامة المقدسي, الشرح الكبير على متن المقنع, دار الكتاب العربي, بيروت, لبنان, 1972, ج 7, ص. 283.
- 12- غريب الجمال, المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية والقانون, دار الشروق, القاهرة, ص. 53.
- 13- علي جمال الدين عوض, عمليات البنوك من الوجهة القانونية, دار النهضة العربية, 1989, ص. 31.
- 14- أحمد بن حسن أحمد الحسني, الودائع المصرفية, أنواعها- استخدامها- استثمارها, المكتبة المكية, دار ابن حزم, 1403 هـ, ص. 13.
- 15- مصطفى كمال طه, عمليات البنوك, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية, 2005, ص. 61.
- 16- عقيل جاسم عبد الله, النقود والبنوك- منهج نقدي ومصرفي, الطبعة الأولى, عمان, دار الحامد للنشر والتوزيع, 1999, ص. 245.
- 17- رضا صاحب ابو احمد آل علي, ادارة المصارف, مدخل تحليلي كمي معاصر, الطبعة الاولى, عمان, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, 2002, ص. 135.
- 18- أحمد بن حسن أحمد الحسني, الودائع المصرفية, مرجع سابق, ص. 62-63.
- 19- لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:
- رضا صاحب ابو حمد ال علي. "إدارة المصارف : مدخل تحليلي كمي معاصر", الطبعة الأولى, عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, 2002م, ص. 135.
- عقيل جاسم عبد الله. "النقود والبنوك: منهج نقدي ومصرفي", الطبعة الأولى, عمان, دار الحامد للنشر والتوزيع, 1999م, ص. 245.
- 20- حسن النجفي, معجم المصطلحات التجارية والمصرفية, مطابع دار افاق عربية للصحافة والنشر بغداد, الطبعة الثالثة, 1984 ص. 384 .
- 21- أحمد بن حسن أحمد الحسني, الودائع المصرفية, مرجع سابق, ص. 70 .
- 22- البنك العربي الإسلامي الدولي , عمان, الأردن, عقد التأسيس, 1930 ص. 2.
- 23- علي البارودي, القانون التجاري, دار المطبوعات الجامعية, 2012, ص. 210.

- 24- محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة التاسعة، 1981، ص218.
- 25- علي حيدر، درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، تعريب المحامي فهمي الحسيني، بيروت، مكتبة النهضة، ج1، بدون تاريخ، ص111.
- 26- حسين النوري، دروس في الأوراق التجارية والنشاط المصرفي، القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربي، 1962، ص316.
- 27- حسن محمد كمال، وحسن احمد غلاب، البنوك التجارية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1977، ص82.
- 28- حسين النوري، مرجع سابق، ص317.
- 29- سيد الهواري، اساسيات ادارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980، ص63.
- 30- شوقي اسماعيل شحاتة، البنوك الاسلامية، دار الشروق، جدة، الطبعة الأولى، 1977، ص66-70.
- 31- Eugene S. Klise, Money and Banking, South Western Publishing Do. U.S.A, Fifth Edition, P. 335.
- 32- عبد الهادي سوفي، اقتصاديات النقود والبنوك، القاهرة، عابدين، مطابع الجوي، 1981، ص112.
- 33- محمد باقر الصدر، مرجع سابق، ص23.
- 34- أحمد بن حسن أحمد الحسني، الودائع المصرفية، أنواعها- استخدامها- استثمارها، المكتبة المكية، دار ابن حزم، 1403 هـ، ص89.
- 35- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، 2012.
- 36- البنك المركزي العراقي، مرجع سابق، 2012، ص16.
- 37- البنك المركزي العراقي، مرجع سابق، 2012، ص18.
- 38- حسين النوري، مرجع سابق، ص315.
- 39- عبد العزيز مرسي وعيسى عبده، النقود والمصارف، مطبعة لجنة البيان العربي، الطبعة الأولى، 1962، ص176.
- 40- محمد باقر الصدر، مرجع سابق، ص20.
- 41- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي، 2011، ص28-31 .
- 42- البنك المركزي العراقي، مرجع سابق، التقرير الاقتصادي، 2008، ص31 .